استهداف مكتب نائب رئيس البرلمان بقنبلة في كركوك

الصدر: لسنا متمسكين بالسلطة والسياسة .. يوم لك ويوم عليك

القبض على إرهابي خطير مسؤول عن نقل الانتحاريين في العراق

مقتدى الصدر

جنود في الجيش العراقي

«وكالات»: أكد الزعيم العراقي مقتدى الصدر، مساء أمس الأول الأربعاء، أن التيار الصدري لا يتمسك بالسلطة، وإنما بالعمل على الإصلاح وإبعاد شبح الفساد والإرهاب.

وقال الصدر في تغريدة على تويتر: «لو أننا خسرنا الانتخابات، أو تنازلنا أو أقصينا عن تشكيل حكومة الأغلبية، فلن نتخذ العنف على الإطلاق فهذا ما أدبنا عليه ولن نسمح لأحد ممن ينتمي لنا فعل ذلك».

وأضاف «المذهب يحفظ بسمعته لا بالعنف والتعدي على الآخرين، وليس على مدعي المقاومة أن يستهدف العراقيين، فذلك يزيد من تفاقم الوضع الأمني ويشوه سمعتها بين الشعب».

وتابع «نحب السلام ونعشق الوطن والشعب ولن نعرضهم للخطر والاستهتار، وليس من المنطقي أن يلجأ السياسي للعنف إذا لم يحصل على مبتغاه، فالسياسة يوم لك ويوم عليك».

من جانب آخر أفادت وكالة الأنباء العراقية، أمس الأول الأربعاء، باستهداف مكتب النائب الثاني لرئيس البرلمان، شاخوان عبد الله، بقنبلة يدوية في محافظة كركوك.

وبحسب الوكالة، لم يتم تسجيل أضرار إثر استهداف منزل عبد الله في منطقة رحيم أوه مساء اليوم.

يأتي هذا بينما قرر مجلس الوزراء للأمن الوطني في العراق، الاثنين، فرض إجراءات أمنية مشددة في بغداد، لمواجهة هجمات محتملة.

وفي ردود الفعل، قال زعيم التيار الصدري العراقي مقتضى الصدر أمس الأول الأربعاء إن لجوء بعض المحسوبين على قوى سياسية معترضة على الانتخابات سابقا وعلى حكومة الأغلبية حاليا إلى العنف واستهداف مقرات أحزاب «أمر لا يرتضيه العقل والشرع والقانون»، داعيا تلك القوى إلى الإسراع في كبح جماح هؤلاء.

وأضاف الصدر عبر حسابه على تويتر «على العقلاء منهم المسارعة في كفكفة غلواء هذه الجماعات الغوغائية وكبح جماحها. فليس من المنطقي أن يلجأ السياسي للعنف إذا لم يحصل على مبتغاه».

وأكد أنه «ليس على مدعي المقاومة أن يستهدف العراقيين، فهذا يزيد من تفاقم الوضع الأمني». ودعا الصدر الحكومة العراقية إلى اتخاذ أشد التدابير الأمنية والإسراع في كشف مستهدفي مقرات الأحزاب «لكي لا تتحول العملية الديمقراطية إلى ألعوبة».

وشهدت بغداد على مدى الأيام الماضية هجمات استهدفت مكاتب سياسيين، ومدنيين، وعناصر أمن، بواسطة هجمات مسلحة وعبوات ناسفة وقنابل يدوية.

وقال مجلس الوزراء للأمن الوطني في بيان، إن «القائد العام للقوات المسلحة مصطفى الكاظمي، ترأس اجتماعاً طارئاً للمجلس الوزاري للأمن الوطني، جرت فيه مناقشة الأوضاع الأمنية التي شهدتها العاصمة بغداد خلال الساعات الماضية».

وأكد المجلس الوزاري أن «العمليات الإرهابية التي شهدتها العاصمة تهدف إلى زعزعة الأمن والسلم المجتمعي، وسيتم اتخاذ إجراءات مشددة ووضع خطط أمنية من شأنها أن تضع حداً لمثل هذه الأعمال التخريبية التي تهدّد الأمن العام».

وأشار إلى أنه «سيتم إعادة النظر بالقيادات الأمنية التي شهدت قطعاتها خروقات، وستكون هناك محاسبة لمن يثبت تقصيره في أداء مهامه الأمنية».

ووجّه الكاظمي، بحسب البيان، القيادات الأمنية كافة بأن تكون خططهم الأمنية والإجراءات المتبعة ملائمة مع الوضع الذي يشهده البلد، وأن لا تقتصر مهامهم على ردّ الفعل للحدث بعد وقوعه.

وتصاعدت الهجمات في بغداد بالتزامن مع الحراك السياسي الذي تشهده العاصمة، تمهيداً لتشكيل الحكومة الجديدة.

من جهة أخرى أعلنت خلية الإعلام في العراق أمس الخميس القبض على إرهابي خطير مسؤول عن نقل الإرهابيين الانتحاريين.

وقالت خلية الإعلام ، في بيان عبر حسابها بموقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» اليوم، إنه من خلال عملية استخبارية كبيرة تمثلت بمتابعات أمنية دقيقة وتقاطع للمعلومات، أثمرت عن الإطاحة بواحد من أهم عناصر عصابات داعش الإرهابية، والمطلوب قضائياً وفق أحكام قانون مكافحة الإرهاب فيما يسمى بولاية شمال بغداد».

وأشارت إلى أن الارهابي، بعد التحقيق معه، اعترف بمسؤوليته عن نقل الإرهابيين الانتحاريين وزرع العبوات الناسفة في بغداد واشتراكه في العديد من العمليات الإرهابية التي استخدمت فيها الأسلحة الكاتمة للصوت.

ووفق الخلية ، كشف الإرهابي عن مشاركته في عمليات إجرامية كبيرة ببغداد منها استهداف الكاظمية المقدسة عام 2016.

الرئيس التونسي يقرر وقف منح وامتيازات المجلس الأعلى للقضاء

الرئيس التونسي قيس سعيد

«وكالات»: قرر الرئيس التونسي قيس سعيد، وقف كافة الامتيازات والمنح المسندة لأعضاء المجلس الأعلى للقضاء، في خطوة من شأنها أن تعمق الأزمة بينه وبين القضاة.

وقالت الرئاسة التونسية، في بيان مساء أمس الأول الأربعاء، إن سعيد ختم مرسوما يتعلق بتنقيح القانون الأساسي عدد 34 لسنة 2016 المؤرخ في 28 أفريل 2016 المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء، وينص على وضع حد للمنح والامتيازات المخولة لأعضاء المجلس الأعلى للقضاء.

وسبق أن عبر الرئيس التونسي عن استيائه من المنح والامتيازات التي يتمتع بها أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، وتحدث عن انتفاعهم بـ»منح شهرية تقدر بـ2364 دينارا وبوصولات بنزين تقدر بـ400 دينار لكل عضو»، وتعهد بمراجعة كل المنظومة القضائية، ومنها الحقوق المخولة للمجلس الأعلى للقضاء.

ومن شأن قرار الرئيس بسحب هذه الامتيازات، أن يزيد من القطيعة بين الرئيس قيس سعيد والجهاز القضائي في البلاد، والتي بدأت منذ أشهر، إثر مطالبة الرئيس بتغيير قانون المجلس الأعلى للقضاء وبإصلاح هذا الجهاز، وبعد توجيهه انتقادات ثقيلة تشكك في استقلالية السلطة القضائية، رأى القضاة أنها تمثل تهديدا لوجودهم ولأمنهم وسلامتهم، ومحاولة لإخضاعهم للسلطة التنفيذية.

ويعطي «الأمر الرئاسي 117»، المتعلق بالتدابير الاستثنائية، الرئيس التونسي قيس سعيّد الحق في ممارسة السلطة التشريعية، وإصدار المراسيم لتنظيم العدالة والقضاء.

مبعوثان أمريكيان يبدآن محادثات مع نشطاء مؤيدين للديمقراطية

السودان: البرهان يكلف وكلاء الوزارات بالقيام بمهام الوزراء

عبد الفتاح البرهان

«وكالات»: قال مجلس السيادة الانتقالي السوداني، أمس الأول الأربعاء، إن رئيس المجلس عبد الفتاح البرهان كلف وكلاء الوزارات بالقيام بمهام الوزراء، في إطار حكومة تسيير أعمال لتمهيد الطريق لإجراء الانتخابات.

وأضاف المجلس في بيان أن البرهان أطلع وكلاء الوزارات على تطورات الأوضاع بالبلاد وسبل الخروج من الأزمة الراهنة، مشيرا إلى أنه استمع إلى تقارير من الوكلاء حول أداء وزاراتهم خلال الفترة الماضية.

وأوضح المجلس أن البرهان شدد على «ضرورة الكشف عن المتورطين في الأحداث ومحاسبتهم والتصدي للحملات الإعلامية الزائفة والضارة بأمن الوطن».

ونقل البيان عن وكيل وزارة الإعلام المكلف نصر الدين محمد قوله في تصريح صحافي عقب اللقاء إن الاجتماع أكد على «ضرورة العمل الجاد لإخراج البلاد من الواقع المؤسف الذي تعيشه وفرض سيادة الدولة لحين تسليم السلطة لحكومة منتخبة عبر انتخابات نزيهة».

هذا وأعلنت سفارة واشنطن في الخرطوم أن دبلوماسيَين أميركيين كبيرين التقيا مع نشطاء مؤيدين للديمقراطية أمس الأول الأربعاء في السودان في إطار محادثات لمناقشة سبل المضي بعد الإجراءات الأخيرة في العام الماضي.

ويشهد السودان احتجاجات مستمرة وحملة قمع منذ الإجراءات التي أعلنها قائد الجيش البرهان في 25 أكتوبر.

وأسفر الرد الأمني على الاحتجاجات عن مقتل 71 شخصا قضى العديد منهم بالرصاص الحي إضافة إلى مئات المصابين، وفق أطباء.

وقال الأطباء إن 7 متظاهرين على الأقل قتلوا الاثنين، في واحد من أكثر أيام التظاهر دموية.

وأفادت السفارة الأميركية عبر تويتر أن مساعدة وزير الخارجية الأميركي مولي في، والمبعوث الخاص للقرن الإفريقي ديفيد ساترفيلد، عقدا اجتماعات مع أسر ضحايا قتلوا خلال الاحتجاجات.

كما التقيا بأعضاء في تجمع المهنيين السودانيين، وهو اتحاد نقابي لعب دورا أساسيا في الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس عمر البشير في نيسان/أبريل 2019، ويدعو باستمرار لتظاهرات ضد الجيش.

ومن المقرر أن يلتقي الدبلوماسيان مع أشخاص آخرين من بينهم قادة عسكريون وشخصيات سياسية.

وقالت الخارجية الأمريكية في 14 يناير قبل الزيارة «ستكون رسالتهما واضحة: الولايات المتحدة ملتزمة بالحرية والسلام والعدالة للشعب السوداني».

وأجرى الدبلوماسيان محادثات في وقت سابق في السعودية مع مجموعة «أصدقاء السودان»، وهي مجموعة دول غربية وعربية تؤيد الانتقال إلى حكم مدني.

وأيدت المجموعة في بيان مبادرة للأمم المتحدة أعلنت الأسبوع الماضي لإجراء مشاورات بين الأطراف السودانية لكسر الجمود السياسي.

وقالت المجموعة: «نحث الجميع على الانخراط بحسن نية وإعادة ثقة العامة في الانتقال الحتمي إلى الديمقراطية».

وتابع البيان: «المثالي أن تكون هذه العملية السياسية محددة زمنيا وتتوج بتشكيل حكومة بقيادة مدنية تعد لانتخابات ديمقراطية».

وتم منذ الثلاثاء إغلاق العديد من المتاجر والطرقات في الخرطوم في خضم حملة عصيان مدني للاحتجاج على عمليات القتل الأخيرة للمتظاهرين.

وانضم قضاة وأساتذة جامعات وأطباء إلى حملة العصيان المدني، بحسب تصريحات منفصلة.

من جانبها، نفت السلطات السودانية مرارا استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين، وتشير إلى إصابة العشرات من أفراد الأمن خلال الاحتجاجات. وقتل ضابط في الشرطة طعنا الأسبوع الماضي.

مصر تنتزع صدارة الشرق الأوسط في قائمة «أقوى جيوش العالم»

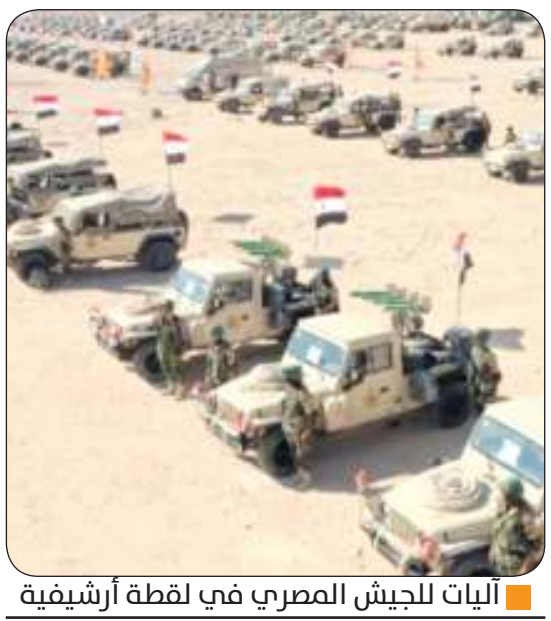
آليات للجيش المصري في لقطة أرشيفية

«وكالات»: أصدر تقرير «غلوبال فاير بور» ترتيبه السنوي للجيوش الأكثر قوة في العالم، كما أفرد مساحة لترتيب الجيوش الأكثر قوة في منطقة الشرق الأوسط.

وبحسب التقرير، فقد حل الجيش المصري في المرتبة الأولى، والجيش التركي في المرتبة الثانية، والجيش الإيراني ثالثا، أما الجيش الإسرئيلي فقد حل رابعا.

وفي المرتبة الخامسة، جاء الجيش السعودي، واحتل الجيش العراقي المرتبة السادس، وجاء الجيش الإماراتي في المرتبة السابعة.

وحل الجيش السوري ثامنا، وكان الجيش الكويتي في المرتبة التاسعة، أما المرتبة العاشرة فكانت من نصيب الجيش الأردني.

ويقول «غلوبال فاير بور» إنه يستخدم 50 عاملا لمنح الجيوش المواقع في الترتيب، كما أن يضع إشارة على مدى تقدم الجيوش أو تراجعها أو استقرارها في القائمة، مثل عدد القوات ومدى حيازتها للدبابات والقطع البحرية والطائرات المقاتلة، وغيرها الكثير.

وذكر أن تقريره لعام 2022 عن الشرق الأوسط شمل 15 دولة، حيث يعتمد في تصنيفه لترتيب القوات العسكرية في الدول الـ140 على عدد القوات العسكرية العاملة النشطة والمتاحة، كما يضيف في الترتيب النهائي قوة السلاح والقوة المالية إلى القدرة اللوجستية والجغرافية.

ويقدم الموقع عرضًا تحليليًا للبيانات المتعلقة بـ140 قوة عسكرية، وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الأولى تليها روسيا والصين والهند واليابان، ومملكة بوتان في المرتبة الأخيرة.

أما بالنسبة لمواقع الجيوش الخمسة الأولى في الشرق الأوسط على المستوى العالمي فكانت على النحو التالي:

حلت مصر في المرتبة 12، تليها تركيا في المرتبة 13، وجاءت إيران في المرتبة 14، أما إسرائيل فقد جاءت في المرتبة 18، وحلت السعودية في المرتبة 20.

ستيفاني ويليامز: بدء انسحاب المرتزقة الأجانب من ليبيا خطوة جيدة

ستيفاني ويليامز

«وكالات»: قالت المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا ستيفاني ويليامز، إن انسحاب جزء من المرتزقة الأجانب من ليبيا خلال شهر يناير الجاري، خطوة أولى جيدة في إجلاء القوات الأجنبية عن ليبيا.

وأوضحت ويليامز بحسب موقع «218» الليبي، أمس الخميس، إن هذا الانسحاب هو بطبيعة الحال من عمل اللجنة العسكرية المشتركة «5+5»، التي اقترحت خطة لذلك، وفي وقت سابق من الشهر الجاري، كان سحب بعض المرتزقة خطوة أولى جيدة.

ونوهت المستشارة الأممية بضرورة أن يتم تنسيق العملية «بعناية شديدة من قبل الدول التي عمل مواطنوها مرتزقة في ليبيا، وأن الوضع في ليبيا في الوقت الحالي هادئ ولكنه هش، داعية المجتمع الدولي مساعدتها على طريق المصالحة الداخلية، وعلى المجتمع الدولي مساعدة الليبيين وتشجيعهم على المصالحة والعدالة.